

تصلا وتبين فالحكمة عشرة وكذا كفاة اذ ابيت الصوم في الحصرم شرع
بعد النحر ووطر قبل غزبه وشرعه في السفر متاوكا او اقامتا ان صوتان نعم الحرة
بالحجبة اتي عشر وكذا يجب اذ ابيت الصوم في الحصرم وافطر بعد غزبه وقبل شروهم
اي وان كان عيس متاولا ووطر اوله وسافر يومه فان تاول وسافر يومه فلا كفارة
كما اذ ابيت الصوم في الحصرم سافر بالفضل بعد النحر فافطر ولا كفارة تاول
بفطره ولا حصل غزم على السفر بل الغرام ففرضه سبعة فحم الى ان تم سبعة
فالحجبة تسعة عشر صوب ولم يكن سفر مصحبا لغيره ولا غير المعصية المكروه
كما يتم كلام حج فيباح له ان يفطر بالفضل لكل الخ ولو فسر له بقوله وله
ان يبيت الفطر كان اخصر وقوله تاكوا اشركوا وجماع او غير ذلك ومع ابا حنيفة
الفطر يعني انه حمل الفطر على الفطر بالفضل في عادته انه اذا لم يفطر بالفضل
والغرض انه لم يبيت الفطر ففرض عليه وليس كذلك بل عليه الكفارة
عليه في ليلته وفي الفطر ففرضه ان لم يفت فانه فلت ما فرغ في ليلته بينه وبين الفطر
فيل ان في الفطر اذ العباد في وقتها بخلاف الفطر في السفر وايضا لم تقام عند
في حنيفة وجماعة من العلماء الجيزي **والمعصية** في اجزاء الصوم فكان
اولي في واد الصوم كثيركم الى الحرجة وفي الفطر من الحرجة والسافر في سفر
التيقن ان تصوموا بالخطيئة فخير لكم من الغدبية ولعل مقابل ليلته بغيره فتدبر
بصفتي تبتغى ابي اعتقدوا في حصر كلام الفطر على الظل وان لم يفطر
وم يؤمد في ليلته لكونه لانه يتناول الكفارة عليه مطلقا بالسواك
التاويين قويا ام بعيد اقوله ما يقع سببه اي ما يوجد سببوا في يقول في
البعيد وهو ما يقع سببه اي ما يوجد سببه هذا مذلوله الا انه ليس مراد
الا اذا السبب موجود في كل الا في الغزيبا بسببه فوية بخلاف البعيد لانه
معدودا بابتدائه بل بسبب اي قوي وبان فيها نقلابه في الاصل تاثيرا من
افطر بسبب افطر من بعد اذ انا ابا حنيفة لانه عليه تاثيرا من كان جنبا
او حائضا قبل النحر لم يتسلسل من ذلك ابعد النحر فا عند ان صوم ذلك اليوم
لا يلزم كما فطر عامدا فلا كفارة عليه رابعها من تنجر في الحرجة فطنا الصوم
ذلك

112
ذلك اليوم لا يلزمه فافطر بعد التوجب عليه الكفارة لانه تاول ببعيد خامها
من قدم من سفره في رمضان ليلتا فا عند ان صحبة كلك اليلة لا يلزمه فيه
صوم وان من شرط لزوم الصوم انه يقدم من سفره قبل غروب الشمس فافطر
فلا كفارة عليه سادسها من رأي عدل شوال فصار صحيحا ثلاثة ايام من تها ر
رمضان فا عند ان ذلك اليوم يوم فطر نطه امة العمل اليلة البلية لها صفة
فا فطر عامدا فلا كفارة ربه قبل الزوال او معه والحاصل انهم في الاقسام
السة ظنوا الباحة فالكفارة قال بعضهم انه لا يتم عليهم تسيبه فوله فقلنا ها
اننا ومقتضي الظن فقلنا ه نظر لكونها في صول فظن ان الصوم لا
يلزمه توافيقها من عادته ان تاتيه الحرجة في كل ثلاثة ايام فاصح في اليوم
الذي تاتي فيه منظر ثم انه الحرجة انتم في ذلك اليوم فانه يلزمه الكفارة
واول ان لم تاتيه تالنتها من عادتها الحرجة في يوم معين فاصح في ذلك اليوم
فا فطرته ثم حانها الحرجة في تية ذلك اليوم رابعها من حرج او حرج فافطر
ظاننا الباحة لاد ذلك فعليه الفضا والكفارة لانه من التاويين البعيد ولكن
هذا ضيق والمعتاد انه من التاويين المترين فلا كفارة على حرج ولا حرج
خامسها من اغتياها في رمضان فظن ان ذلك ابطه صومه لانه اكل لم صاحبه
فا فطر عامدا فانه يلزمه الكفارة واولي الفضا **بكل** او شره فلو حرج
في الاكل والحرج ولم يفطر فلا يلزمه كفارة ولا فضا كن غم على انه ينقض
وضوحه بخرج شلا ولم يفطر فلا وضوح عليه ا فجماع فيه فصور
اذ من بعد انك الذي يجب الكفارة عليه ايض الا ان يقال نظر المالك للفالب
والمراد بالجماع الجماع الموجب للفصل فوطه الصغيرة التي لا تظلي الوطى لافضا
فيه ولا كفارة حشام يحصل منه نبي ولا مذي قاله حج اذ كان على سبيل
الانها ايكه بظا بمر وفي نفس الامر حرجا رايها لو تفهد الفطر في يوم ثم
يبين انه يوم جيد او افطره لمرارة منقصة ثم يتبع انها حرجا قبل ذلك
فلا كفارة عليها بخلاف من افطره منقصة ثم يتبعها الحرجة في ذلك اليوم
فانها كفر والاستهاك يتضمن كونه مختارا عما جرمه الموجب الذي فعله